Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 2, Issue 4, 2026, Pages: 221-230
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

Grammatical Disagreement Regarding Preposing the Predicate of (Laysa) Before It: A Descriptive and Analytical Study

Basma Mohamed Ramadan Hasoon *
Department of Arabic Language, Faculty of Arts – Al-Khums, Elmergib University, Libya

الخلاف النحوي في تقديم خبر (ليس) عليها: دراسة وصفية تحليلية

بسمة محمد رمضان حسون *
قسم اللغة العربية، كلية الآداب -الخمس، جامعة المرقب، ليبيا

*Corresponding author: bmhasson@elmergib.edu.ly

Received: September 08, 2026	Accepted: October 10, 2026	Published: November 01, 2026

Abstract:
This study examines a prominent grammatical controversy in Arabic syntax concerning the preposing of the predicate (khabar) of the defective verb laysa ("is not") before laysa itself, focusing on the classical debate between the Basran and Kufan grammatical schools. The issue stems from the fundamental disagreement over the grammatical categorization of laysa—whether it functions as a defective verb (fi'l naqis) analogous to kana and its sisters, or as a negative particle (harf nafy) akin to ma, as well as the syntactic implications of its morphological rigidity (jumud) and lack of inflection. Utilizing an inductive-descriptive and analytical methodology, the research traces the linguistic and terminological definitions of grammatical disagreement (al-khilaf al-nahwi), explores the morphological origin and semantic-syntactic properties of laysa, and systematically evaluates the textual (sama') and analogical (qiyas) evidence presented by both proponents of permissibility (primarily early Basrans) and advocates of prohibition (Kufans and several later grammarians, including Ibn al-Anbari and Ibn Malik). The findings reveal a historical shift in scholarly consensus from general permissibility among early Basrans toward strict prohibition among later grammarians, who argued that morphological rigidity prevents syntactic flexibility in governance. However, because the attested Quranic and poetic evidence remains open to multiple syntactic interpretations and analogical arguments remain inconclusive, the study concludes that the issue resides within the realm of scholarly discretion (ijtihad) rather than absolute grammatical certainty, warranting further investigation through modern linguistic frameworks.

Keywords: Grammatical disagreement, Laysa, Predicate preposing, Basrans and Kufans, Morphological rigidity, Arabic syntax.

الملخص
تتناول هذه الدراسة مسألة نحوية بارزة في باب (كان) وأخواتها، وهي مسألة "تقديم خبر (ليس) عليها"، بوصفها إحدى أهم مسائل الخلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة؛ إذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

(ليس) من حيث الفعلية أو الحرفية، وبأثر جمودها وعدم تصرفها في أحكامها التركيبية، وحدود قياسها على غيرها من الأفعال الناقصة أو أدوات النفي. اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي والمنهج التحليلي لتتبع مفهوم الخلاف النحوي وأسبابه، واستقصاء أصل (ليس) وخصائصها الصرفية والنحوية والدلالية، وعرض مذاهب النحاة وأدلتهم السماعية والقياسية في ترجيح الجواز أو المنع ومناقشتها. وتوصلت الدراسة إلى وجود تحوّل تاريخي في الترجيح النحوي؛ فبعد أن مال أكثر البصريين المتقدمين إلى الجواز قياساً على (كان)، غلب المنع على جمهور النحاة المتأخرين لعدم تصرف (ليس) في نفسها مما يمنع التصرف في معمولها. كما خلصت الدراسة إلى أنَّ تعارض وجوه الاستدلال واحتمال الشواهد السماعية للتأويل جعلا المسألة في حيز الاجتهاد النحوي المفتوح لا القطع، موصيةً بإعادة فحص الشواهد التراثية وتوظيف المناهج اللسانية الحديثة في تحليل هذه التراكيب.

الكلمات المفتاحية: الخلاف النحوي، (ليس)، تقديم الخبر، البصريون والكوفيون، الجمود والتصرف، النحو العربي.

المقدمة:

من القضايا النحوية المهمة قضية التقديم والتأخير في مفردات اللغة العربية، حيث تُعد هذه القضية من أهم القضايا التي تصدَّر لها النحاة بالبحث والدراسة؛ وذلك لما لها من أثر في بناء الجملة، وإبراز المعاني المختلفة لها، ومن هذه المسائل الواردة في هذا الباب مسألة "تقديم خبر ليس عليها"، حيث تمثل هذه المسألة علاقة واضحة بين باب الأفعال الناقصة وباب المبتدأ والخبر وترتيبهما في التركيب، وتعد (ليس) من القضايا التي دار حولها النقاش النحوي، واختلفت فيها الآراء مما جعلها مسألة جديرة بالدراسة..

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1- الكشف عن طبيعة (ليس) أهي فعل؟ أم حرف؟

2- بيان أثر الجمود والتصرف في اختلاف الأحكام النحوية لـ(ليس).

3- إبراز محل الخلاف ومقوماته عند نحاة البصرة والكوفة في هذه المسألة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- هل تعامل (ليس) معاملة الأفعال أم الحروف من حيث جواز التقديم والتأخير في الخبر.

2- هل يجوز تقديم خبر (ليس) عليها عند النحاة؟ وما دليل كل فريق؟

3- ما هو أثر جمود (ليس) وتصرفها في اختلاف الأحكام النحوية الخاصة بها عن غيرها من نفس الباب.

أسباب اختيار الموضوع:

1- أهمية هذه المسألة وعدم إفرادها بالدراسة.

2- إبراز مسألة من مسائل الخلاف النحوي، ودراسته وبيان آراء النحاة فيها.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى:

1- استقراء آراء النحاة في حقيقة (ليس) وأثر ذلك في الأحكام المتعلقة بها.

2- عرض آراء النحاة وتحليل أدلة الفريقين في هذه المسألة وعرض حجج كلّ منهما.

3- الترجيح بين مذاهب المدرستين وفق منهج علمي أصولي.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

منهج الدراسة:
قد استخدمتُ في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي؛ وذلك في جمع آراء النحاة حول هذه المسألة وعرضها كما وردت في مصادرها ثم المنهج التحليلي في مناقشة ما استدل به النحاة من المدرستين والمقارنة بين أوجه الشبه والاختلاف بينهما شعراً ونثراً.

الدراسات السابقة:
لم أعثر – فيما اطلعت عليه – على دراسة سابقة مستقلة عن مسألة (تقديم خبر ليس عليها)، وما ورد من دراسات عنها جاء في ثنايا كتب النحو في باب الأفعال الناقصة، أو عند الحديث عن قضايا التقديم والتأخير وأثر ذلك في المعنى البلاغي، أو عند الحديث عن التقديم والتأخير في خبر النواسخ عامة.

هيكلية الدراسة:
لقد تضمنت هذه الدراسة تمهيداً وثلاثة مطالب، وخاتمة، فجاءت على النحو الآتي:
التمهيد:
معنى الخلاف لغة واصطلاحاً.
مفهوم الخلاف النحوي، وأسبابه، وأهميته.
المطلب الأول:
أصل (ليس) وخصائصها.
المطلب الثاني:
عرض آراء الفريقين في مسألة تقديم خبر (ليس) عليها، وتحليل أدلة كل فريق.
المطلب الثالث:
الترجيح بين المذهبين.
تمهيد:

معنى الخلاف:
الخِلاف لغة[1]:
مصدر خَالَفَ، خِلاَفاً، ومخالفة، والخلاف: المعارضة وعدم الاتفاق، والمخالِف: الضدُّ، والنقيض، واختلف الناس في كذا، أي: مختلفون.
الخِلاف اصطلاحاً[2]:
هو منازعة تجري بين المتعارضين؛ لتحقيق حق، أو إبطال باطل.
الخلاف النحوي: مفهومه، وأسبابه، وأهميته:
هو مركب وصفي، يقصد به اختلاف النحاة في تفسير الظواهر النحوية وبالتالي اختلافهم في تقرير الحكم الإعرابي لهذه الظواهر، وتعليلها، وتوجيهها.
وقد نشأ الخلاف النحوي نتيجة لاختلاف النحاة في فهم الظواهر اللغوية، وتأويل الشواهد، واستنباط القواعد.
أمَّا أهميته، فيعدُّ الخلاف النحوي مظهراً من مظاهر الثراء العلمي، وقد أسهم في تطوير الدرس النحوي، ممَّا أتاح للنحاة مجالاً واسعاً للنظر والاستدلال.

المطلب الأول:
أصل (ليس) وخصائصها:

(1) ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس: 213/2، مادة (خلف)، ولسان العرب لابن منظور: 90/9، 91، مادة (خلف).
(2) ينظر: التعريفات للجرجاني: ص 101.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أجمع أكثر اللغويين[3] والنحاة[4] على أنَّ أصل (لَيْس): (لَيسَ) بكسر الياء، ثم سكنت العين تخفيضاً فأصبحت (لَيْسَ)، وذِكر بعضهم قولاً آخر في أصلها؛ وهو (لا أيِسَ)، ثم طرحت الهمزة، وألزقت اللام بالياء، فأصبحت (لَيْسَ)، واستدلَّ أصحاب هذا المذهب بقول العرب: اتني من حيث أَيسَ وليس، أي: من حيث هو ولا هو، بمعنى: موجود ولا موجود.

ومذهب الجمهور أن (ليس) كلمة تفيد الجحود، وتدخل على الجملة الاسمية – في أغلب أحوالها -، فترفع الاسم وتنصب الخبر، وقد تأتي في غير هذا الموضع، فتكون للاستثناء، وتكون نسقاً بمنزلة (لا)، واختلفوا في (ليس): أفعل هي أم اسم؟ فذهب أكثر النحاة[5](القدامى والمتأخرين) إلى أنها فعل ماضي جامد غير متصرف، من أخوات (كان) تدل على نفي الحال، أي نفي نسبة خبرها إلى اسمها في الزمن الحاضر. وقد استدلوا على فعليتها[6] بقبولها تاء التأنيث الساكنة، وإسنادها إلى ضمائر الرفع، نحو: لستْ هند، ولستُ، ولستما، ولستم، ولستنَّ، وليسوا، ولَسْن، وذهب بعض النحاة[7] إلى أنَّ (ليس) حرف، واستدلوا على حرفيتها بأمور منها، أن الفعل يدل على حدث وزمان، و (ليس) لا تدل على حدث وإنما تدل على نفي النسبة بين الاسم والخبر؛ وبذلك فهي نسبة أدوات النفي التي هي حروف، فالحروف وحدها تدل على معاني دون دلالة على حدث، وكذلك جمود (ليس) وعدم تصرفها، فالجمود من خصائص الحروف. إذن فالبصريون حكموا بأن (ليس) فعل اعتماداً على عملها النحوي، في حين حكم الكوفيون بأنها حرف بالنظر إلى معناها الذي هو النفي.

ومنهم[8] من اتَّخذ موقفاً وسطاً في هذه المسألة؛ فجعل (ليس) بين بين، أي بين الحرفية والفعلية؛ أي أنها ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية؛ وذلك أنها إذا وُجِدت بغير خاصية من خواص الأفعال كانت حرفاً، وإذا وُجدت بخاصية من خواص الأفعال كانت حرفاً.

مِمَّا تمَّ عرضه، وبالنظر إلى (ليس) من الناحيتين (النحوية والصرفية من جهة والدلالية من جهة أخرى) نرى أنها من الناحية النحوية تعرب فعلاً، وتعمل عمل الأفعال الناقصة؛ حيث ترفع الاسم وتنصب الخبر، وتقوم مقام العامل المسند في الجملة الفعلية؛ حيث توجد بينها وبين اسمها علاقة إسناديه، وهي من الناحية الصرفية فعل أيضاً؛ لأنها تقبل الإسناد إلى الضمائر المختصة بالأفعال، ولها صيغة صرفية تنتمي إلى أبنية الأفعال الماضية، وهي من الناحية الدلالية تختلف تماماً عن دلالة الأفعال؛ لأنها لا تدل على حدث كما هو الحال في غيرها من الأفعال، بل تدل على نفي النسبة بين المسند والمسند إليه في الزمن الحاضر. ومن ثَمَّ نرى تداخل مستويات الوصف اللغوي لـ (ليس)؛ إذْ أنها من الناحية الإعرابية والصرفية فعل، ومن الناحية الدلالية حرف. ومن ذلك نلاحظ أنَّ فعلية (ليس) إعرابية صرفية لا دلالية حدثية، وقد كان لهذا الأمر أثرٌ ظاهر في اختلاف النحاة في بعض أحكامها ومن هذه الأحكام مسألة تقديم خبرها عليها.

---

(3) ينظر مذهب: الأزهري في التهذيب: 51/13، والجوهري في الصحاح: 976/3، وابن سيده في المحكم: 579/8، وأساس البلاغة للزمخشري: 189/2، والخليل في معجم العين: 300/7، وابن منظور في لسان العرب: 210/6، والفيومي في المصباح المنير: 561/2، والفيروزآبادي في القاموس المحيط: ص 574، والزبيدي في تاج العروس: 490/16، ونخبة من اللغويين في المعجم الوسيط: 849/2.

(4) ينظر مذهب: سيبويه في الكتاب: 486/4، والزمخشري في المفصل: ص 355، وابن يعيش في شرح المفصل: /112 والرضي في شرحه على الكافية: 199/4، وأبي حيان في الارتشاف: 1146/3، والمرادي في الجني الداني: ص 493، وابن هشام في مغني اللبيب: ص 293، والزبيري في الجامع الصغير في علم النحو: ص 184، والدماميني في شرحه على مغني اللبيب: 206/2، والشمني في المنصف في الكلام على مغني ابن هشام: 73/2.

(5) ينظر مذهب: سيبويه في الكتاب: 33/2، 354/4، والفراء في معاني القرآن: 62/3، والمبرد في المقتضب: 28/2، 378، 451، 604، وابن السراج في أصول النحو: 82/1، والزمخشري في المفصل: ص 355، وابن الخشاب في المرتجل: ص 126، وابن يعيش في شرح المفصل: 111/7، وابن عصفور في: شرحه للجمل: 379/1، وفي المقرب: ص 139، وابن مالك في شرحه للتسهيل: 316/1، 325، والمحقق الرضي في شرحه على الكافية: 199/4، والمرادي في توضيح المقاصد: 492/1، 499 وابن هشام في المغني: ص 293، والزبيري في الجامع الصغير: ص 184، والأشموني في شرحه على الألفية: 305/1، 316، والصبَّان في حاشيته على شرح الأشموني: 227/1.

(6) ذكر العكبري في المتبع: 256/1، أن أكثر النحاة البصريين ذهبوا إلى أنَّ (ليس) فعل لا حرف.

(7) ينظر مذهب: الفارسي في المسائل البصريات: 430/1، 833/2، والمسائل الحلبيات: ص 219 وما بعدها، وكتابة الشعر: ص9، وأبي حيان في الارتشاف: 1146/3.

(8) ينظر مذهب المالقي في رصف المباني: ص 368.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المطلب الثاني:

عرض آراء الفريقين في مسألة تقديم خبر (ليس) عليها، وتحليل أدلة كل فريق[9].

تعد مسألة تقديم خبر (ليس) عليها من أهم مسائل الخلاف النحوي بين النحاة (البصريين والكوفيين) وقد نشأ هذا الخلاف بالنظر إلى فعلية (ليس) أو حرفيتها؛ فمن نظر إلى أنها فعل ناقص يعمل عمل (كان) وأخواتها ويجري مجراها أجاز تقديم خبر ليس عليها قياساً على أخواتها في هذا الباب، وهو مذهب أكثر البصريين القدامى، ومن نظر إلى أنَّ (ليس) حرفٌ دال على النفي لم يجز قياسها على أخواتها في الباب. ومن ثمَّ منع تقديم خبرها عليها؛ وهو مذهب أكثر الكوفيين.

وقد احتجَّ البصريون القدامى لجواز تقديم خبر ليس عليها بقوله تعالى: ﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[10]؛ حيث أن (يوم) معمول (مصروفاً) الذي هو خبر (ليس)، وقد تقدم (يومَ) على (ليس)، ولا يتقدم المعمول إلاَّ حيث يتقدم العامل، فلما جاز تقدم معمول الخبر عليها جاز تقدم الخبر عليها من باب أولى.

وأيضاً قد أجازوا تقديم خبر (ليس) عليها قياساً لها على (كان)؛ حيث إنَّ (ليس) فعلٌ ماضٍ يعمل عمل (كان)، فيجوز فيها من الأحكام ما يجوز في (كان) ومن بين هذه الأحكام تقدم خبرها عليها.

أمَّا الكوفيُّون فقد احتجوا لمنع تقدم خبر (ليس) عليها بأن (ليس) فعل غير متصرِّف، فلا يجري في أحكامه مجرى الفعل المتصرِّف (كان)؛ وذلك لأنَّ الفعل لا يتصرّف في عمله إلاَّ إذا كان متصرفاً في نفسه، فلمَّا كان الفعل (ليس) جامداً لم يجز تقدم الخبر عليه لعدم جواز التصرف في عمله.

وقد استشهدوا على حجتهم السابقة بأنَّ (ليس) قد أشبهت (ما)؛ وذلك في أنَّ كلاً منهما لا يتصرف، وجاء لنفي الحال، و (ما) لا يجوز أن يتقدم معمولها عليها، فكذلك (ليس) لا يجوز أن يتقدم معمولها عليها.

وكذلك فإن من النحويين المانعين لتقدم خبر (ليس) عليها من احتجَّ بأنَّ (ليس) مُوغِلة في شبهها بالحروف؛ وذلك ظاهر في قول العرب: "ليس الطيبُ إلاَّ المِسكُ"، برفع (الطيب والمسك)، وقولهم: "عليه رجلاً لَيْسِي" بدون نون الوقاية، وقولهم: "لستُ" عند اتصالها بالتاء، ولو كانت فِعلاً لوجب ردها إلى أصلها في هذا الموضع فتقول "ليسْتُ" كما تقول في (صَيِدَ): "صيدْت"، فلمَّا كانت (ليس) جَامدة غير متصرّفة، وموغِلة في شبهها بالحروف لم يجز تقديم خبرها عليها. وكذلك فإن (ليس) تفيد الحجد (النفي)، فخبرها مجحود أي: منفي، فلا يجوز أن يتقدم المنفي على نافيه؛ لأنَّ المعنى يقتضي ذكر أداة النفي، ثم ذكر الأمر المنفي.

وقد ردَّ البصريون حجة الكوفيين في قياس (ليس) على (ما) بأن (ليس) تُخالف (ما)؛ وذلك في جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها، ولا يكون ذلك في (ما)، فلا يقال: "ما قائماً زيدٌ"، فلما ثبت ذلك جاز أن تخالف (ليس) (ما) في جواز تقدم خبرها عليها أيضاً.

وقد صحَّحَ صاحب الإنصاف مذهب الكوفيين المانعين لتقدم خبر (ليس) عليها فقال: "والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون[11]"، واختاره في موضع آخر فقال: "والاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون"[12]، وقد ردَّ ما احتج به البصريون في جواز تقدم خبر ليس عليها، فذهب إلى أنَّ قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ لا يتعلق بـ "مصروفاً"، وكذلك بأنَّ "يومَ" ليس منصوباً، بل هو في موضع رفع بالابتداء، والفتحة فيه للبناء لا للإعراب، أو أنَّه منصوب بفعل محذوف دلَّ عليه المذكور (ليس)، والتقدير: يلازمهم يومَ يأتيهم العذاب.

وكذلك فقد ردَّ قياسهم لـ (ليس) على (كان) وغيرها من الأفعال في العمل فكذلك في جواز تقدم خبرها عليها بأنَّ هذا يدل على جواز إعمالها لأنها فعل، والأصل في الأفعال أن تعمل، ولا يدل على جواز تقديم خبرها عليها؛ لأنها غير متصرِّفة فلا يتصرّف في عملها؛ لأن تقديم المعمول يستوجب تصرفّ الفعل في نفسه حتى يُتصرف في معموله.

أمَّا اعتراض البصريين على قياس (ليس) على (ما) فقد ردَّه بأنَّها متفقتان في المعنى؛ وذلك لأنَّ كلاً منهما يفيد نفي الحال.

---

(9) تنظر هذه المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: 151/1، وفي كتابه أسرار العربية: ص 117.

(10) هود: 8.

(11) ينظر: الإنصاف للأنباري: 153/1.

(12) ينظر: أسرار العربية للأنباري: ص 117.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وردَّ قولهم: إنَّ (ليس) تخالف (ما) في جواز تقدم خبر (ليس) على اسمها فكذلك تخالفها في جواز تقدم خبرها عليها، بأنَّه ليس من شرط القياس مساواة المقيس للمقيس عليه في جميع أحكامه، بل إنَّ وجود المغايرة بين المقيس والمقيس عليه لا بد منها في بعض الأحكام، فنبه على أنَّ .. (ليس) قد أشبهت (كان) في أنَّها فعل، وأشبهت (ما) في أنها لنفي الحال، فجاز تقديم خبر(ليس) على اسمها؛ لأنها أقوى من (ما)؛ لأنها فعل، و(ما) حرف، والفعل أقوى من الحرف، ولم يجز تقديم خبر (ليس) عليها، لأنها أضعف من (كان)؛ لأنَّ (كان) تتصرَّف، و (ليس) جامدة لا تتصرف.

الخلاصة:

تُعدُّ مسألة تقديم خبر (ليس) عليها من المسائل التي تعددت فيها آراء النحاة بين الجواز والمنع، حيث ظهر لي من استقراء آراء النحاة أنَّ أكثر البصريين المتقدمين قد أجازوا ذلك[13]؛ بناءً على إلحاق (ليس) بباب الأفعال الناقصة، إلاَّ أنَّ هذا الوجه لم يكن مُطرداً داخل هذا المذهب؛ فقد نُقل عن سيبويه الجواز والمنع[14]، ونقل عن المبرد المنع[15]، وهو تابع للكوفيين في ذلك، واضطرب مذهب الفارسي في ذلك؛ فأجازه في أكثر مؤلفاته ومِنع ذلك في بعضها[16]، وقد احتج المانعون من البصريين بأن (ليس) فعل جامد غير متصرف في نفسه فلا يُتصرف في عمله حملاً لها على (عسى).

أمَّا الكوفيون[17] فقد منعوا تقدم خبر (ليس) عليها حملاً لها على (ما) النافية، إذ أنَّ كلاً منهما تدل على النفي، وقد تبعهم في مذهب المنع بعض النحاة.

المطلب الثالث:

الترجيح بين المذهبين:

إنَّ الناظر في كتب النحاة المتأخرين يتبين له تماماً اضطراب الترجيح في هذه المسألة عبر الامتداد الزمني، فقد شهد هذا الترجيح تحوُّلاً ملحوظاً في المراحل اللاحقة؛ حيث غلب على الجمهور[18]، من النحاة المتأخرين طابع المنع، وقد ظهر ذلك واضحاً في مؤلفاتهم، وذلك لعدم توفر أدلته من السماع أو تقض الدليل من القياس؛ فأجمعوا على أنَّ ما احتج به المجوّزون من السماع وهو قوله تعالى: ﴿يومَ يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾ مردود بأنَّ الظروف يُتوسع فيها مالا يُتوسع في غيرها، أمَّا قياس (ليس) على (كان) فلا يجوز؛ وذلك لأنَّ (ليس) فعل جامد لا يتصرف في نفسه فلا يُتصرف في عمله، وبذلك فقد تحوَّل الترجيح من غلبة الجواز إلى غلبة المنع وهو ما يؤكده أغلب شراح الألفية تبعاً لابن مالك مع بقاء القول بالجواز عند بعضهم.

---

(13) وتبعهم في هذا المذهب: الفراء (ت-207ه) والسيرافي (ت-368ه)، والفارسي (ت-377ه) في أكثر مؤلفاته، وابن جني (ت-392ه)، وابن برهان (ت-456ه)، والزمخشري (ت-538ه)، والشلوبين (ت-645ه)، وابن عصفور (ت-669ه).

(14) نقل ذلك عن سيبويه كل من: أبو حيان في ارتشاف: 1172/1، وابن هشام في قطر الندى: ص 128، وابن عقيل في شرحه على الألفية: 287/1.

(15) قال ابن جني في الخصائص: 159/2.

"ومما يصح ويجوز تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ ... وكذلك خبر كان وأخواتها على أسمائها وعليها أنفسها، وكذلك خبر ليس ... وامتناع أبي العباس من ذلك خلاف للفريقين ... وترك لموجب القياس"، ينظر مذهب المبرد في: شرح المفصل لابن يعيش: 114/7، وشرح التسهيل لابن مالك: 333/1، وشرح الكافية للمحقق الرضي: 201/4، والارتشاف لأبي حيَّان: 1171/3، وتوضيح المقاصد للمرادي: 497/1، وشرح قطر الندى لابن هشام: ص 128، وشرح ابن عقيل على الألفية: 278/1، والهمع للسيوطي: 429/1، وشرح الأشموني: 325/1.

(16) ينظر رأي الفارسي في: كتابه الإيضاح: ص117، والمسائل الحلبيات: ص 180، 181.

(17) وتبعهم في ذلك: المبرد (ت-285ه) والزجَّاج (ت-311ه)، وابن السراج (ت-316)، والجرجاني (ت-471ه).

- قال ابن السراج في أصول النحو: 89/1، 90: "ولا يتقدم خبر ليس قبلها لأنها لم تتصرف تصرُّف كان"

وقال أيضاً في الأصول: 228/2، في حديثه عن الأفعال التي لا تتصرف: "لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه، وهي نحو: "نِعْمَ" و "بئسَ"، وفعل التعجب، و "ليس" تجري عندي ذلك المجرى لأنها غير متصرفه".

(18) ينظر مذهب: ابن مالك في الألفية: ص 19، وفي كتابه التسهيل: ص 54، وفي شرحه التسهيل: 333/1، وشرحه لعمدة الحافظ: 206/1، وشرحه الكافية الشافية: 171/1، وابن جماعة في شرحه على الكافية: ص 314، والمرادي في توضيح المقاصد: 498/1، وابن هشام في أوضح المسالك: 217/1، وفي قطر الندى: ص 128، وابن عقيل في شرحه على الألفية: 278/1، وفي كتابه المساعد: 245/1، والسيوطي في الهمع: 429/1، والأشموني في شرحه على الألفية: 325/1، والصبان في حاشيته على شرح الأشموني على الألفية: 148/1.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وبذلك يظهر لنا أنَّ الخلاف في مسألة تقدم خبر (ليس) عليها غير منضبط، فقد تعددت فيه اتجاهات الجواز والمنع، وتداخلت فيه الآراء، واختلف النقل فيه عن بعض الأئمة في النحو فحال كل ذلك دون تقرير حكم فاصل فيها ولم ينهض دليل كافٍ يقطع بأحد القولين، فقد تعارضت وجوه الاستدلال في هذه المسألة، واختلفت مناهج النحاة في توظيف الأدلة، فجاءت الشواهد من السماع والقياس محتملة لا تبلغ حد القطع، الأمر الذي جعل هذه المسألة من المواضع التي يتسع فيها النظر ويسوغ الترجيح، فتكون في حيز الاجتهاد لا القطع.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث وبعد استعراض المذاهب النحوية حول مسألة تقديم خبر (ليس) عليها، تبيَّن للباحثة أنَّ هذه المسألة قد حَازت قدراً واسعاً من اهتمام النحاة ومناقشتهم لها وفقاً لمنهج الاحتجاج، وفهم الشواهد اللغوية، وقد كانت أدلة الفريقين؛ المُجيزين والمانعين، أدلة معتبرة بالاعتماد على الأصول النحوية المعروفة بين النحاة، ومن ثَمَّ لم يفض النزاع فيها إلى ترجيح قاطع بالجواز أو المنع، وبذلك يبقى باب الاجتهاد فيها مفتوحاً أمام الدارسين والباحثين في ضوء ما يستجد من مناهج البحث اللغوي وطرق تحليل النصوص والشواهد.

التوصيات:

1- العناية بإعادة دراسة هذه المسألة في ضوء جميع الشواهد اللغوية الواردة في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب الموثوق به نثراً ونظماً.

2- التعمق في دراسة أصل (ليس) بالبحث في المعاجم اللغوية؛ وذلك لِمَا للكشف عن أثر هذا الجانب على الأحكام النحوية المتعلقة بها.

3- الإفادة من المناهج اللغوية الحديثة في تحليل التراكيب العربية التي كانت محل خلاف بين النحاة في تقرير جواز أو منع هذه المسألة.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1- أساس البلاغة لأبي القاسم محمود الزمخشري (ت - 538ه)، تح: محمد باسل دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط (1)، 1419ه – 1998م.

2- أسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد أبي البركات كمال الدين الأنباري، (ت – 577ه)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط (1)، 1420ه – 1999م.

3- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السراج (ت – 316ه)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط (4)، 1420ه – 1999ه.

4- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، لمحمد عبد الله بن مالك الأندلسي (ت – 672)، ضبطها وقدَّم لها: سليمان إبراهيم، دار الفضيلة، القاهرة، بلا (ط)، بلا (ت).

5- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، للأمام أبي محمد جمال الدين ابن هشام الأنصاري، (ت – 761ه)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، بلا (ط)، بلا (ت).

6- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيَّان محمد بن يوسف الأندلسي، (ت – 745ه)، تح: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(1)، 1418ه – 1998م.

7- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات الأنباري، (ت- 577ه)، قدَّم له ووضع فهارسه: حسين حمد، بإشراف: إميل يعقوب، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط(1)، 1418ه – 1998م.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

8- الإيضاح، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، (ت – 377ه)، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط (2)، 1416ه – 1996م.
9- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تح: جماعة من المختصين، من إصدارات وزارة الإرشاد، بلا (ط)، 2001م.
10- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين محمد بن مالك، (ت – 672ه)، تح: محمد بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، بلا (ط)، 1388ه – 1968م.
11- التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، تح: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط(1)، 1983م.
12- تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري، (ت – 370ه)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط (1)، 2001م.
13- توضيح المقاصد والممالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي، (ت- 749ه)، تح: عبد الرحمن علي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط(1)، 1422ه – 2001م.
14- الجامع الصغير في علم النحو، لأبي عبد الله محمد بن شرف الزيبري، (ت – 777ه)، تح: محمد هلال، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، بلا (ط)، 1396ه – 1986م.
15- الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، (ت – 749ه)، تح: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط (1)، 1413ه – 1992م.
16- حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبَّان، (ت – 1206ه)، دار إحياء الكتب العربية، بجاية، القاهرة، بلا (ط)، 1336ه – 1918م.
17- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت – 392ه)، تح: عبد الحميد هنداوي، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط (1)، 1421ه – 2001م.
18- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد عبد النور المالقي، (ت- 702ه)، تح: أحمد الخيراط، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط (3)، 1423ه – 2002م.
19- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين الأشموني، تح: عبد الحميد السيد، مكتبة الأزهر للتراث، القاهرة، بلا (ط)، بلا (ت).
20- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، لجمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي، (ت – 672ه)، تح: محمد عبد القادر، وطارق فتحي، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط(1)، 1422ه – 2001م.
21- شرح الأبيات المشكلة الإعراب، المسمى (إيضاح الشعر)، لأبي علي الفارسي، (ت – 377ه)، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار العلوم والثقافة، بيروت، ط (1)، 1407ه – 1987م.
22- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لأبي الحسن علي ابن عصفور الاشبيلي، (ت – 669ه)، تح: عادل أحمد، وعلي محمد، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط(1)، 1948ه – 1998م.
23- شرح عمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ، لجمال الدين ابن مالك الأندلسي، (ت – 672ه)، تح: عدنان عبد الرحمن، بلا (ط)، بلا (ت).
24- شرح ابن عقيل على الألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني، (ت – 769ه)، تح: محمد محي الدين، دار التراث، القاهرة، ط(20)، 1400ه – 1980م.
25- شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله جمال الدين بن مالك الأنصاري، (ت – 672ه)، تح: علي محمد، وعادل أحمد، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط(1)، 1420ه – 2000م.
26- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن، (ت – 688ه)، من عمل يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط(2)، 1996م.
27 - شرح قطر الندى وَبَلّ الصدى، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، (ت – 761ه)، تح: الفاخوري، دار الجيل، بيروت، بلا (ط)، بلا (ت).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

28- شرح كافية ابن الحاجب، لبدر الدين ابن جماعة، (ت – 733ه)، تح: محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة، بلا (ط)، بلا (ت).
29- شرح الدماميني على مغني اللبيب، للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني، (ت – 828ه)، تح: أحمد عزوُّ عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، ط (1)، 1438ه – 2007ف.
30- شرح المفصل، لموفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش، (ت – 643ه)، مكتبة المتنبي، القاهرة – مصر، بلا (ط)، بلا (ت).
31- الصِّحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، (ت -393ه)، تح: أحمد عطار، دار الملايين، بيروت – لبنان، ط (4)، 1987م.
32- العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت – 170ه)، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بلا (ط)، بلا (ت).
33- القاموس المحيط، لمجد الدين أبو طاهر الفيروزآبادي، (ت - ه)، تح: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط (8)، 1426م.
34- الكتاب، لعَمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بـ (سيبويه)، تح: إميل بديع يعقوب، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط (1)، 1420ه – 1999م.
35- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور، (ت - 711ه)، تح: اليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر بيروت، ط(3)، 1414ه.
36- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن بن سيدة المرسي، (ت – 458ه)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط(1)، 1421ه – 2000م.
37- المتبع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري، (ت- 616ه)، تح: عبد الحميد الزوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط(1)، 1994م.
38- المرتجل في شرح الجمل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب، (ت- 567ه)، تح: علي حسين، الناشر: أمين مكتبة مجمع اللغة العربية، بلا (ط)، دمشق، 1392ه – 1972م.
39- المسائل البصريات، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، (ت- 377ه)، تح: محمد الشاطر، المؤسسة السعودية، مصر، ط(1)، 1405ه – 1985م.
40- المسائل الحلبيات، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، (ت- 377ه)، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط(1)، 1407ه – 1987م.
41- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط(1)، 1400ه – 1979م.
42- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس، لأبي العباس أحمد بن محمد الفيومي، (ت- 770ه)، المكتبة العلمية، بيروت، بلا (ط)، بلا (ت).
43- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ت- 207ه)، تح: أحمد النجاتي، ومحمد النجار، وعبد الفتاح الشلبي، دار المصرية، ط(1)، 1385ه.
44- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، (ت- 761ه)، تح: محمد محي الدين، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان، بلا (ط)، بلا (ت).
45- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، (ت- 395ه)، تح: عبد السلام هارون، شركة ومطبعة مصطفى الْبَابِي، ط(3)، 1389ه – 1969م.
46- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو جار الله الزمخشري، (ت- 538ه)، تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط(1)، 1993م.
47- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت- 285ه)، تح: حسن حمد، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط(1)، 1420ه – 1999م.
48- المقرّب ومعه مُثُل المقرّب، لأبي الحسن علي بن مؤمن، ابن عصفور الإشبيلي، (ت- 669ه)، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط(1)، 1418ه – 1998م.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

49- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، (حاشية الشمني على مغني اللبيب)، لِتقي الدين أحمد الشّمنِّي، (ت- 872ه)، مطبعة الهيْئة بمصر.
50- هُمع الهوامع في شرح الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، (ت- 911ه)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، بلا (ط)، بلا (ت).

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).